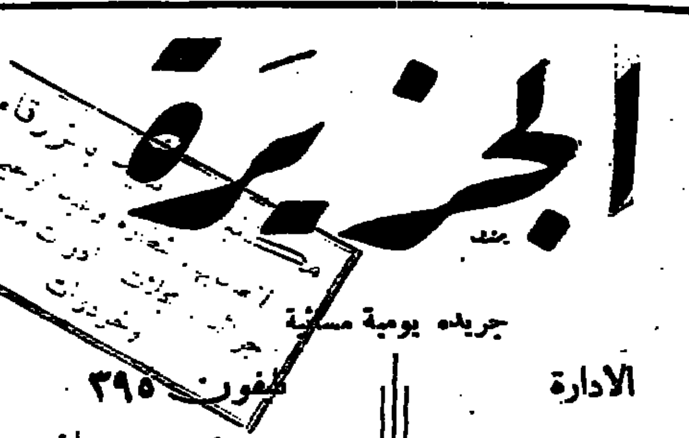
هنيئاً للاردن بشفاء سمو الامير طلال وارث العرش المعظم

…ين ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٧٠ الموافق ٢٧ اب سنة ١٩٥١ (العدد ١٦٥٥) « السنة السابعة عشرة » الثمن ١٠ فلوس



جريدة يومية مسائية

الادارة
تلفون ٣٩٥
ص.ب ١٤٩ — عمان
بجانب نادي عمان — طريق السلط

شفاء سمو الامير طلال المعظم التام وموعد عودته

« ان من يرى سموه اليوم يرى فيه الامير طلال المعروف لدى الجميع بلطف وايناس وذكاء وعطف على الجميع »

بشرى سارة يزفها معالي امير اللواء الدكتور جميل باشا التوتنجي

عمان — جاءنا من معالي امير اللواء الدكتور جميل باشا التوتنجي وزير الصحة والشؤون الاجتماعية في المملكة الاردنية الهاشمية الكلمة التالية: انني عائد من زيارة سيدي صاحب السمو الملكي الامير طلال ولي العهد المعظم وانا مرتاح جدا من حالة سموه الصحية من الوجهتين الجسمانية والنفسانية وقد انتهت معالجة سموه بنجاح تام ولله الحمد في ٢٢-٨-١٩٥١ والنتيجة مرضية جدا وسموه الآن في دور النقاهة لمدة قصيرة حوالي عشرة ايام يقضيها في التجول في انحاء سويسرا تلك البلاد الجميلة الخلابة بمناظرها المشهورة بلطافة اهلها ونظافتهم وضيافتهم.

البقية على الصفحة الرابعة

المحكمة تقرر تجريم المتهمين او تبرئتهم يوم الثلاثاء المقبل

النطق بالحكم النهائي تلفظه المحكمة في اليوم نفسه ـ موسى الحسيني يتصل برئيس المحكمة

عمان — في الوقت المحدد من صباح اليوم (الاحد) افتتحت المحكمة العسكرية جلستها (الثامنة) للاستماع الى بقية مرافعات الدفاع. بعد ان استمعت في جلسة امس الى مرافعة النيابة وبعض محامي الدفاع. وفي بدء الجلسة طلب عطوفة الرئيس من الدفاع ان يمضي في القاء مرافعاته فوقف الاستاذ عزيز شحادة المحامي والقى باسمه واسم زميليه الاستاذين حنا عطا الله ووفيق الحسيني مرافعتهم عن الدكتور داود الحسيني ثم اعقبه الاستاذ جبرا الانقر فالقى مرافعته باسمه واسم زميليه الاستاذين يحيى حموده وحنا عطا الله عن الخوري عياد. وقد حاولنا بمختلف الوسائل ان نحصل على نص او خلاصتها فوعدنا بارسال نسخة عنها ولكنها لم تصل الينا حتى مثول هذا العدد للطبع.

وبعد ذلك اعلن عطوفة رئيس المحكمة الاستراحة لمدة عشرين دقيقة. ثم عادت المحكمة الى الانعقاد فاستمعت الى اقوال الاستاذ وفيق الحسيني المحامي عن توفيق صالح الحسيني ثم الى مرافعة الاستاذ عمر الوعري المحامي عن كامل الكالوتي. وبعد ذلك جرت مناقشة بين النيابة والدفاع حول السماح للنيابة بالقاء كلمة جديدة تعليقا على اقوال الدفاع فلم يوافق عطوفة الرئيس على ذلك. وفيما يلي خلاصة وافية عما دار في هذه الجلسة :

مرافعة عزيز شحادة

عن الدكتور داود الحسيني

وقد استهل المحامي المذكور مرافعته بقوله : سعادة المشاور المدلي يستند الى الشائعات ويحاول …يطعن في اخلاق الدكتور داود الحسيني …تهمه بالاشتراك في حوادث الاغتيالات التي وقعت …سنة ١٩٣٧ ويصفه بانه المفتش العام للارهابيين …كانت المحاولة في المرة الاولى عندما ناقش …الدفاع علي بك محي الدين الحسيني وسأله …اشتراك الدكتور داود الحسيني في هذه الاغتيالات …م ان هذا الشاهد اجاب بالسلب ورغم انه لم …اية بينة تثبت ان الدكتور اي ضلع في حوادث …تيالات جاء في مرافعته الاخيرة يقول ان …الدكتور داود كان مفتشا عاما للارهابيين. فاني …على ذلك وهل يجوز لسعادة المشاور المدلي …ان يبحث في اية واقعة لم تؤيدها البينة الا يفهم …ذلك ان سعادته لما عجز عن تقديم البينة …الدكتور داود اخذ يستند الى الادعاءات …تأويل. وهل يريد سعادته ان يتحصل على …تهمة ضد الدكتور داود الحسيني على تهمة …اشتراك في اغتيال جلالة الملك استنادا الى اشتراكه …حوادث الاغتيالات سنة ١٩٣٧ وهل غاب عن …سعادته ما قاله في نهاية كلمته الافتتاحية ان …قواعد العدل الخالدة (الاصل براءة الذمة …المتهم بريء حتى تثبت ادانته) وما هي الاثباتات …تؤدي الى الادانة هل هي الشائعات وهل …المزاعم والادعاءات ام هي الشهادة المؤيدة …والبينة المقبولة قانونيا

…وبعد ان بحث المحامي في موضوع طلب الدكتور …مقابلة الدكتور داود قبل الادلاء بافادته …المدعي العام تعرض لمسألة عدم تأديته الصلاة …المسجد الاقصى يوم الحادث المشؤوم وان هذه …كانت السبب في القاء القبض على بعض

الشخصيات من افراد آل الحسيني ومنهم الدكتور داود ولكن ثبت ان شخصية كبيرة من آل الحسيني كانت في الصلاة وان اثنين آخرين كانا في طريقهما اليها

ثم قال ان سعادة المشاور المدلي بعد ان استبعد ما ورد على لسان الشاهد محمد حسين سرحان بحق الدكتور داود واعتبار ذلك بينة غير مقبولة ضده اعتمد على شهادة محمود المتبلي (وقال) انها تأيدت باعتراف الدكتور داود وافادة الشاهد محمد ابو ناب وعبد القادر فرحات

واخذ المحامي يشرح حقيقة المتبلي وكيف ان هذا رجل قاتل كان حكم عليه بالسجن المؤبد في اواخر عام ١٩٣٩ ثم خرج من السجن في سنة ١٩٤٧ وتبين ان له علاقة بهذه القضية اقل ما يقال عنها انها علاقة العلم بها وقال فبحكم القانون يعتبر شريكا بالجريمة ولا تقبل شهادته الا بكل حذر وحيطة ولا يحكم بموجبها الا اذا تأيدت بدلائل مادية تثبت صحتها

ثم بحث المحامي في كيفية ادلاء هذا الشاهد لافادته وانه قبض عليه في ٥/٨/١٩٥١ ثم بقي في السجن دون ان يعطي اية افادة حتى ١٣ منه وفي خلال هذه المدة اثبت الدفاع انه ضرب ضربا شديدا واستشهد بقول الشاهد حين قال (رأيت الكل يعترف فأردت انقاذ نفسي من العذاب وانا لا احتمل كثير) وكيف انه كان حريصا على انقاذ نفسه ثم تصريحه بانه هدد بالقتل في اجتماع كرم المفتي هو وعائلته اذا افشى السر. وان الشاهد كان تحت تأثير نفسين خطيرين الوعد والوعيد، الوعد بان ينجو من المحاكمة والعقاب والوعيد ان

يعاد عذابه اذا لم يقر ويشهد بما يوحى له به او يختلقه ليرضي المحققين في مهمتهم، وان هنالك عاملا رئيسيا هاما وهو ان هذا الشاهد كان تحت تأثير حب الانتقام من الدكتور داود بسبب دينه وعدم تسديد ما يطلب له من الجهاد المقدس ثم اخذ المحامي يسرد الدلائل المادية لاستبعاد شهادة المتبلي وراح يفند الوقائع الاربع التي استند اليها المتبلي في شهادته وهي :

١ — حادث كرم المفتي
٢ — حادث دكان ابو ناب
٣ — حادث القنابل
٤ — حادث اريحا

فقال عن الحادث الاول بان التدبير كذب هذه الواقعة وان عبد عكة لم يشر في افادته الى هذا الحادث الهام وكذلك الدكتور موسى الحسيني ولم يتعرض له في جميع افاداته. ومما يؤيد كذب الشاهد المذكور زعمه بان الدكتور موسى كان يعلم ان جلالة الملك سيصلي يوم الجمعة في الحرم

وانه فاه بذلك اثناء اجتماع كرم المفتي في حين انه لم يكن احد يعلم سواه من الشخصيات الرسمية او غيرها بموعد تشريف جلالته القدس الا يوم الخميس كما ان المتآمرين انفسهم لم يصمموا (كما يفهم من البينات — على اغتيال جلالته الا مساء يوم الخميس اي بعد تشريف جلالته القدس

ثم تناول اكاذيب المتبلي الاخرى حول هذا الاجتماع واستند في تفنيدها الى كيفية تدبير المدمس والى انه من غير المعقول ان ينجب الدكتور موسى الى مثل هذا الاجتماع في وضح النهار وفي كرم عار عن الشجر بينما ظهر من الافادات المبرزة والبينات ان الاجتماعات كانت تعقد في بيت الدكتور وفي مكتبه. ولذلك فان حكاية الكرم من اولها لآخرها لا تعتبر بينة مقبولة بالنسبة للدكتور داود

واما فيما يتعلق بحادث دكان ابو ناب فقد تساءل المحامي قائلا : لماذا جزم المتبلي في شهادته الاخيرة بيوم مقابلته الدكتور بينما كان مترددا في الاولى وان هناك دليلا على كذبه من

زعمه بانه شاهد ابو ناب جالسا بداخل الدكان بينما كان الدكتور داود واقفا في الباب ولم يذكر انه شاهد ولده لو ابنته معه في حين انه ثبت وجودها معه. واكد محامي الدكتور بان النتيجة المعقولة التي تستخلص من هذا الحادث ان الحديث المزعوم بين الدكتور داود والمتبلي هو حديث مختلق من اساسه.

ثم قال : ولو فرضنا جدلا ان مثل هذا الحديث جرى بين الدكتور داود ومحمود المتبلي فماذا يفيد في اثبات اية جريمة ضده وهل يعتبر مجرد المعرفة عن احتمال وقوع الجريمة جريمة في حين ان المشاور المدلي نفسه قال في كلمته الاخيرة ان مجرد العلم لا يكفي للادانة الا اذا ثبت بأن المتهم ساعد او حرض او شوق على ارتكاب الجريمة وذكر ان القانون لم يضف الى ذلك كلمة صلة (المعرفة) ثم انه ليس من المفروض بأن الاتفاق المزعوم في كرم المفتي يجب ان يفهم منه معنى السوء ثم تعرض لتفنيد حادث القنابل وهل

البقية على الصفحة ٤

مجلس الوزراء يستمع الى تقرير معالي وزير الصحة والشؤون الاجتماعية

عن نتائج رحلته الى جنيف وتشرفه بمقابلة سمو الامير طلال وشفاء سموه

عمان — استمع مجلس الوزراء الاردني صباح اليوم « الاحد » الى تقرير معالي الدكتور جميل باشا التوتنجي وزير الصحة والشؤون الاجتماعية عن تقدم صحة صاحب السمو الملكي الامير طلال ولي العهد المعظم التي اصبحت اليوم — ولله الحمد — احسن منها في اي وقت مضى

تظاهرات كبرى في جميع انحاء القطر المصري

بمناسبة مرور ١٥ عاما على توقيع المعاهدة بين مصر وبريطانيا

الاسكندرية — اعلنت حالة الطوارىء في جميع انحاء القطر المصري بعد ان اعلنت الحكومة والاحزاب المعارضة على السواء عن قيام مظاهرات كبيرة اليوم (الاحد) احتجاجا على معاهدة عام ١٩٣٦ المعقودة بين مصر وبريطانيا اذ يصادف اليوم (الاحد) ذكرى توقيعها قبل خمسة عشر عاما. ويقف رجال الشرطة اللابسي الخوذات الفولاذية على اهبة الاستعداد في جميع انحاء البلاد لقمع اي اضطراب قد يقع. ويخيم على المدن جو من التوتر السياسي الشديد

وقد استأنفت امس اللجنة السياسية في مجلس الوزراء المصري بحث الاجراءات التي يمكن بواسطتها الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وما قد يترتب على هذا الالغاء من نتائج، كما بحثت اللجنة نص الرسالة التي كتبها رفعة رئيس الوزراء لارسالها الى مستر هربرت موريسون وزير الخارجية البريطانية ردا على الرسالة الشخصية التي بعث بها الى رفعته بشأن العلاقات المصرية البريطانية

وقد اقرت اللجنة السياسية نص الرسالة ومن المنتظر ان تسلم اليوم الى السفارة البريطانية لنقلها الى لندن

وقد ابى الناطقون المصريون ان يعلقوا على ما ظهر في الصحف الاجنبية من ان مصر عقدت النية على الغاء المعاهدة في اخر هذا الاسبوع

وقد اعلنت السلطات المصرية ليلة امس منع الجنود البريطانيين من قناة السويس من النزول على الشواطىء المصرية لقضاء الاجازة

ويفسر المراقبون الاجانب هذا النظام الجديد بانه موجه في الدرجة الاولى الى الجنود البريطانيين

…

هكذا من الأصل

مذكرات فقيد البلاد عن النهضة العربية – ١٩

استسلام القائد التركي الفريق غالب باشا

وفي العاشر من ذي القعدة تلقيت كتابا من الوالي هذا نصه :

الى الشريف عبدالله بك نجل الشريف حسين باشا : لكي تثبت للغرب مزايا الشرق اقترح عليك ان تسمح للقوى المحصورة بالسفر الى المدينة المنورة بجميع اسلحتها ومن معها من عائلات الضباط ومن يرغب السفر معهم من الجالية التركية فإذا وافقتم على ذلك وهو المأمول ننتظر الجواب كي نشعركم بوسائط النقل اللازمة وعدد الجمال .

فاجبته ردا على برقيته :

ان هذا ليس بيدي وان الحالة الراهنة لا تكفل سلامة وصول هذه القوى المتراجعة الى المدينة وان من خيركم ان تستسلموا جميعا ثم ترحل الى المكان المناسب .

فلم يرد اي جواب

ولما كانت قوات فخري باشا قد تمكنت من التضييق على الاميرين علي وفيصل فدفعت الاول الى رابغ ودفعت الثاني الى ينبع البحر ولما كانت الاوامر ترد مشددة بلزوم اسقاط الطائف وحث نار المدفعية الثقيلة على مركز القيادة فيها لبث القائد الوالي ان بعث الي بهذا الكتاب ، وقد ورد الي بعد هزيع من الليل :

الى قائد الجيوش العربية الشرقية الشريف عبدالله بن الحسين — انه بالرغم من كثرة العتاد والذخيرة رأيت لزوم حقن الدماء ولذلك ارجو قبول هيئة منا لنتذاكر معكم في معاملة التسليم والتسلم وفق حقوق الحرب الدولية او تتكرموا بارسال هيئة منكم الينا

الامضاء

كومندان القوة العثمانية المحصورة

الفريق غالب

فاجبته بالقبول وان يبعث هو الهيئة التي يريدها. فبعث القائد سليمان بك ومعه رئيس اركان الحرب التركي ناظم بك وعليهم الاميرالاي حيدر بك قائد ومتصرف عسير سابقا ، وحضروا الى قصر الشريف فتن بن محسن بالمثناة . وكانت الهيئة العربية يرأسها القائد سعيد المدفعي والرئيس فؤاد والملازم احمد حلمي وتقرر التسليم على الآتي :

١ — يخرج الوالي والقائد والامراء العسكريون حتى رتبة بكباشي في هذه الليلة الى قصر شبرا

٢ — الطوابير تترك تحت قيادة الرؤساء اليوزباشية والملازمين الاولين والملازمين الثانيين

٣ — تتراجع هذه الطوابير في منتصف الليل الى الثكنة الكبرى وتترك على الابواب بعض الفقراء، وفي تلك الساعة تتقدم القوات الراكبة العربية بقيادة الشرفاء فهد بن شاكر وسلطان بن راجح والشريف حسين الجودي لتحتل الابواب وتؤمن السلام والامن العام.

٤ — مع الفجر يتقدم القائد سعيد بك ومعه من كان معه ممن ذكرت اسماؤهم في مذاكرة التسليم ليضعوا ايديهم على الاسلحة والمدافع الموجودة فتوضع في مخازنها وتمهر بالشمع الاحمر .

٥ — تتكفل القيادة العربية بالاعاشه والتموين .

٦ — تصرف للهيئة المستسلمة معاشات ٣ اشهر

٧ — تنتظر الاوامر بالتوجه حالا الى الجهة المقتضية

وقد تم كل هذا بهدوء وسلام بعد ان ارخصنا الكثير من المشائر ليعودوا بعد مدة .

• • •

المحكمة تقرر تجريم – بقية

نصحه بأن يسلم نفسه فذهب عبد الى بيت عيسى صديقه ، بات تلك الليلة . والشرطة أصدرت أمرها بالقبض على عبد في ٢١–٧– كما شهد بذلك نديم بك رجب، فلا مجال للشك بأن الليلة الثانية لم يبت فيها عند كامل . وقد فسر موكلي أمام المحكمة السبب الذي حمل الشرطة تتوهم بأنه تم عنده اللقاء وثبت أنه ساعد على تسليم عبد . لذلك لا أرى أية قيمة لشهادة المحسيري بهذا الصدد .

ثم مضى المحامي قائلا : « ان سعادة المشاور العدلي ذكر في خطابه الاخير انه اذا كانت لدى محكمتكم الموقرة بينة على ان كامل الكالوتي يعلم بان عبد اقترف جريمة فيعاقب على ذلك والا يبرأ . وانا اقول بكل احترام انه لم ترد اية بينة تثبت ان كامل الكالوتي قد آوى عبد عكه مع علمه بان له علاقة بالجريمة لذلك التمس من المحكمة ان تقرر براءته

بين النيابة والدفاع

وبعد ان انتهى الدفاع من القاء مرافعاته طلب سعادة المشاور العدلي من المحكمة ان تسمح له بالاجابة على بعض ما جاء في اقوال الدفاع وشرح بعض النقاط ، وهنا حدثت مناقشة بين الدفاع والنيابة اشترك بها الاستاذان عزيز شحادة ويحيى جودة اصر فيها الدفاع على عدم السماح للمشاور العدلي بالقاء اية كلمة لان المادة ١٧٧ لا تنص على أعطاء حق للمحكمة بالسماح لاي كان بالكلام بعد اقوال الدفاع وان مثل هذه البادرة تعتبر مخالفة واضحة للقانون واجحافا للعدالة . ومن شأنها اطالة أمد المحاكمة

فالتفت عطوفة الرئيس الى سعادة المشاور العدلي وقال له : « طالما انه لا يوجد نص صريح في القانون على السماح لكم بالكلام بعد مرافعة الدفاع فلا نوافق على ذلك »

تأجيل الجلسة

ثم أعلن عطوفته تأجيل الجلسة الى صباح الثلاثاء (بعد غد) الساعة العاشرة

موسى الحسيني يقابل رئيس المحكمة

وبعد انتهاء الجلسة وقبل اخراج المتهمين من قاعة المحكمة وقف المتهم موسى الحسيني واستأذن بمقابلة عطوفة الرئيس فسمح له بذلك تحت الحراسة في قاعة المحكمة ، فاسر المتهم الى عطوفته بضع كلمات (لم تتبين مضمونها)

الصحافة البريطانية ومتابعة التطورات بمصر

الاسكندريه — حضر امس الاول المستر وارد برايس الصحفي الانجليزي المعروف الى دار الوزارة وقابل معالي الدكتور محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية واستغرقت المقابلة وقتا غير قصير

وقد صرح انه جاء الى مصر لمتابعة تطورات الموقف السياسي بين مصر وانجلترا وليكون قريبا مما قد يحدثه الغاء معاهدة ١٩٣٦ من رد فعل اللهم الا اذا حدث من ناحية اخرى من نواحي العالم حادث اخطر مما هو متوقع في مصر فيسافر الى هناك لموافاة جريدته الديلي ميل بانباءه .

واشار بعد ذلك الى زيادة تحرج الموقف في ايران

وقد سافر المستر وارد برايس امس الى القاهرة حيث يبقى على الاقل اسبوعين يقضيهما في فندق شبرد .

ولما سئل هل ادلى اليه وزير الخارجية بتصريحات سياسية اجاب بالسلب

ooooooo

الديلي ميل

تمعن في حملتها ضد مصر

القاهرة — اذاعت نقابة الصحفيين امس انها تلقت من الاستاذ عبد المنعم الصاوي عضو النقابة المقيم في لندن برقية تتضمن التطورات التي انتهت اليها مسألة السياحين المصريين بعد رفض جوائز الديلي ميل» وقدامعنت الجريدة المذكورة في حملتها ، مما اضطر القائم الدكتور صبري ، مدير بعثة السياحة المصرية ان يضع المسألة بين يدي محامي ليقدمها الى القضاء في لندن اذا لم تسحب صحيفة «الديلي ميل» عن موقفها الجانب الانصاف ، وتنفي المفتريات التي نسبتها الى المصريين في هذه المناسبة .

اعلان

يطلب الجيش العربي متعهد يقوم بتقديم ٥٠٠ طن اسفلت فعلى من يرغب بالمناقصة مراجعة سكرتير لجنة عطاءات الجيش العربي في رئاسة الاركان للحصول على التفصيلات اللازمة

تقبل العطاءات لغاية الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ١–٩–٩٥١

ولا تقبل بعد هذا الموعد مطلقا

(٢٠٥) لجنة عطاءات الجيش العربي
وزارة الدفاع

اعلان

يطلب الجيش العربي متعهد يقوم بتقديم المواد التالية :

١٨١٠٠٠ باوند عدس حب ابيض او مجروش او فاصوليا ناشفة

٥٤٣٠٠٠ باوند رز او برغل

١٣٥٧٥٠ باوند ملح

فعلى من يود الدخول بهذه المناقصة مراجعة سكرتير لجنة عطاءات الجيش العربي في رئاسة الاركان للحصول على التفصيلات اللازمه .

موعد فتح العطاءات تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ١–٩–٩٥١

ولا تقبل المناقصات بعد هذا الموعد مطلقا .

لجنة عطاءات الجيش العربي
وزارة الدفاع «٢٠٦»

مرافعات محامي الدفاع امام المحكمة امس [السبت]

عمان — عندما انتهى سعادة رئيس النيابات العامة امس (السبت) من القاء مطالبة النيابة « وقد نشرنا نصها الحرفي في عدد امس » وقف الاستاذ حنا عطاالله والقى كلمة هيئة الدفاع مجتمعة

الاستاذ يحيى حموده

ثم تلاه الاستاذ يحيي حموده فتكلم مدافعا عن المتهم الدكتور موسى عبد الله الحسيني ومما جاء في دفاعه قوله :

« قبل ان اتقدم للخوض في القضية بالتفصيل، اود ان اتعرض الى القسم الاخير من مرافعة سعادة المشاور العدلي، ويؤسفني جدا ان اقول انه كان من الخير والمستحسن ارجاء القاء مثل هذه المحاضرة العاطفية الى ما بعد الادانة حتى لا يكون لها تأثير سابق من ناحية عاطفية في النتائج التي تتوصل اليها هذه المحكمة عن طريق البينة القانونية التي وضعت امامها من قبل النيابة

وهنا خاطب عطوفة الرئيس محامي الدفاع قائلا: « كن مطمئنا من هذه الناحية »

واستطرد الاستاذ حمودة في مرافعته فقال « واود في هذه المرحلة ان اشير الى الاعتراضات الدستورية التي كنت قد اشرت اليها في مستهل هذه القضية والتي تتعلق بوجود هـــذه المحكمة الموقرة الدستوري وعدم صلاحيتها لاجراء هذه المحاكمة . واضيف الان ان القانون رقم ٨٨—٥١ (وهو القانون الذي شكلت بموجبه المحكمة) قد صدر بصورة مخالفة للدستور ومن جهة غير ذات صلاحية دستورية في اصداره »

وانتقل بعد ذلك الى بحث بينات النيابة فقال « طلبت النيابة بموجب البينات التي تقدمت بها ادانة المتهم الدكتور موسى عبد الله الحسيني استنادا الى المواد ٢١٤ و٢٣و٢٤و٣٤ من قانون العقوبات الفلسطيني لسنة ١٩٣٦ ان قرار الاحالة لم يبين بالتفصيل ولا على وجه التقريب ، كيف يمكن ان تطبق هذه المواد ، بل اكتفت النيابة بالقول انها اثبتت العناصر الواقعية التي تجعل من الضروري انطباق هذه المواد . واني اقول بكل احترام بان ما تقدمت به النيابة الى هـــذه المحكمة الموقرة لا يجعل اية مادة من هذه المواد منطبقة

واخذ محامي الدفاع في تحليل المادة ٢٣ بفقراتها الاربع المتضمنة درجات الاشتراك في الجريمة وقال ان جميع هذه الفقرات لا تنطبق في رأيه على الوقائع، ثم اعترض على تعدد التهم الموجهة الى المتهم بمقتضى مواد مختلفة من القانون ولكن على نفس الوقائع قائلا : ان النيابة ادعت ان المتهم ارتكب جريمة بموجب الفقرة (د) من المادة ٢٣ وبموجب المادة ٢١٤ وعقوبة هذه التهمة الاعدام وقد وجهت المتهم تهمة اخرى استنادا الى نفس الوقائع ونفس البينات بموجب المادة ٣٤ وهذه التهمة عقوبتها الاعدام كذلك

واستطرد الاستاذ حموده يقول « الان اتقدم للبينة التي تستند اليها النيابة في طلبها ادانة المتهم . ان هذه البينة تنقسم الى قسمين رئيسيين اولهما افادة المتهم وثانيهما البينات الاخرى المستقلة وهي شهادات الشهود وما ورد في افادة المتهمين الاخرين بشأن المتهم الدكتور موسى . ومع ان سعادة المشاور العدلي قد وافق الدفاع على ان الافادات انما تقدم كبينة ضد الذين ادلوا بها فقط الا انني اقول ايضا ان هـــذه الافادات او البينات من قبيل الاقرار والاعتراف . وقد نصت المادة ٥٦ من قانون البينات على ان الاقرار حجة قاصرة وهذه قاعدة من القواعد الفقهية الاساسية في المجلة وهي تعتبر قاعدة عامة فيما يتعلق بالاقرار سواء في الجزائيات او في المدنيات وهذه الافادات كما تبين للمحكمة الموقرة قد قدمت اليها كمستند دون ان يتقدم بها كشاهد ولم يكن في امكان الدفاع مناقشة الظروف التي ادلى بها فيها . ثم ان هذه الافادات لا تشكل بينة بموجب اصول المحاكمات الجزائية الا كاقرار فيما يتعلق بالمعترف نفسه وقد يحتج بان هذه الافادات قد اخذت عند المدعي العام تحت القسم الا انني اقول انه لم تكن هناك فرصة للمناقشة فيها امام المدعي العام وقد نصت المادة ١٣٩ من اصول المحاكمات الجزائية على انه لا يجوز للمحكمة ان تعتمد الا البينات التي قدمت اثناء المحاكمة وتناقش فيها الخصوم بصورة علنية ، وهـــذه الاعترافات قدمت كمستندات ولم تكن لدى الدفاع فرصة مناقشتها او مناقشة الظروف التي قدمت فيها

وهنا اخذ الاستاذ حموده يحلل اعتراف موكله تحليلا قانونيا رائعا ويشجب ادعاءات النيابة ويفند حججها وينفي عن موكله ما حاولت النيابة الصاقه به

واختتم مرافعته القيمة بقوله :

وفي النهاية فاني اقول بكل احترام ان المادة التي يساق الدكتور موســـى الحسيني بموجبها الى المحاكمة لا تنطبق على وقائع هذه القضية وعلى البيانات التي وردت فيها . ومن ناحـية اخرى فاني اقول الى ما ورد في افادته يحتم في رأي الدفاع المتواضع ان يؤخذ بـه لمصلحة المتهم ويثبت انه انسحب من هذه القضية وانه بعد انسحابه لم يقم باي عمل يؤدي الى الجريمة وكان في هذه الفــترة عرضة لابتزاز المال منه الفاعل الاساسي الذي حاك هذه المؤامرة هو موسى الايوبي .

وقد ثبت لهذه المحكمة انه اتصل بالقاتل مباشرة ولم تكن صلة الدكتور موسى مباشرة باحد من الذين قاموا بالاعمـــال الفعلية في هذه المؤامرة

هذا ما أود أن اقوله دفاعا عن موكلي واضيف الى ذلك انه لم ترد بينة اخرى تقول ان الدكتور موسى الحسيني استفاد ماليا او عمل مباشرة من اجل المال . هذا ما وددت اثارته امام المحكمة الموقرة راجيا ان تأخذ المحكمة بعين الاعتبار هذه النقاط واود ان اضيف اليها انه كان في استطاعة المتهم مغادرة البلاد لولا يقينه من انه لم يكن له يد في الجريمـة يعاقب عليها

وبعدئذ القى المحامي عيسى عقل دفاعه عن موكليه المتهمين عبد وزكريا عكه فقال ان موكليه ممن ينتمون الى من هم في نظرها الهة مقدسة ، وانهما آلة صماء في ايدي آخرين وقال انه توقع تطبيق المادة ٣٣ من قانون العقوبات عليهما .

واعقبه الأستاذ نصري نصر واستند الى براهين لمحاولة اظهار ان ليس لموكله عبد القادر فرحات السمير اي ضلع في الاجتماعات والتنقلات وحاول دحض شهادة محمود المتبلي. وستستأنف المحكمة عقد جلساتها صباح اليوم (الاحد)

• • •

استمرار التعاون الاجتماعي بين مصر وامريكا

الاسكندرية — كانت البرقيـــات الخارجية قد اشارت في عبارات قاطعة الى تردد امريكا في الاستمرار في التعاون مع مصر في الميدان الاجتماعي وتنفيذ التزاماتها الواردة بمشروع المساعدة الفنية في النقطة الرابعة.

وقد صرح معالي عبد اللطيف محمود باشا وزير الشئون الاجتماعية بالنيابة بشأن ما ترده البرقيات من حين لآخر حول هذا الموضوع قائلا : بأنه تلقى اخيرا من حكومة الولايات المتحدة خطابا تؤكد فيه رغبتها الصادقة في استمرار التعاون مع مصر في الميدان الاجتماعي وفي تحقيق مساعداتها الفنية الواردة في النقطة الرابعة من مشروع ترومان وانه يسرها تبادل هذا التعاون على اوسع نطاق

القمح الروسي

وقفت المصادر المسؤولة ان اتجاه مصر لاستيراد القمح من روسيا كان له اي تأثير على العلاقات مع امريكا من ناحية قبول البلدين لمشروع المساعدة الفنية والانتفاع بالخبراء الامريكيين في الميدان الاجتماعي .

• • •

هكذا من الأصل

هكذا من الأصل

المحكمة تقرر تجريم المتهمين وتبرئتهم يوم الثلاثاء — بقية

اشتراك محمود المتبلي فعلا في حمل احدى القنابل وان الجواب على ذلك هو بالسلب لان زكريا عكه ينفي اشتراك محمود المتبلي في موضوع القنابل وكذلك شقيقه عبد عكة واشار الى التناقض بين افادة السمير والبينات الاخرى. وان الشرطة لم تعثر على القنبلة التي كان المتبلي قد اخفاها فموضوع القنبلة هو من نسج خياله .

ثم دحض مزاعم المتبلي عن مقابلته الدكتور داود في عقبة جبر في اوائل سبعة اشهر وانه وعده بدفع الف دينار اذا اقدم على اغتيال الملك . في حين ان الدفاع اثبت بان الدكتور لا يقيم في عقبة جبر بل في الديوك من اوائل سنة ٩٥٠ وان التاريخ الذي اشار اليه الشاهد يصادف فصل الشتاء حيث تكون عائلات اولاد محي الدين الحسيني مشتية في عقبة جبر . وقال بأنه مما يثبت كذب المتبلي ايضا زعمه بأنه لم يعط غير افادة خطية واحدة في حين ان الدفاع اثبت انه اعطى ثلاث افادات خطية وان اختلاف الروايات عن الالف دينار تؤيد كذبه كما ان النيابة على فرض صحة هذا الحديث فأن النيابة لم تحاول ان تثبت بان جريمة اغتيال جلالة الملك كانت نتيجة لذلك الحادث وانه لا صلة بينه وبين المحرضين والمتآمرين

ثم اردف المحامي قائلا : وخلاصة القول في موضوع هذه البينات فان امام محكمتكم الموقرة اعترافات صريحة من بعض المتهمين واضحة تحتوي على تفاصيل دقيقة حول هذه الجريمة وامامها من الجهة الاخرى افادة مليئة متضاربة متناقضة تتعارض كل التعارض مع تلك الاعترافات ولا بد لمحكمتكم الموقرة ان تختار بين هذه الاعترافات وافادة المتبلي فاذا قبلت بالاعترافات تسقط افادة المتبلي ولا يمكن قبولها او تصديقها

ولا بد للدفاع قبل انهاء كلمته حول وقائع هذه القضية الا ان يلفت انظار محكمتكم الموقرة الى افادة الدكتور التي ادلى بها امامكم فجاءت واضحة صريحة جابه بها المناقشة الحادة لسعادة المشاور العدلي باجوبة صادقة شعر كل من سمعها بصدقها وبراءة ناطقها ولم يقتصر هذا الشعور على الاب بل شمل ابنه الصغير وابنته التي لم تتجاوز العاشرة والنصف من سنها هذه الفتاة الصغيرة صمدت صمودا عجيباً امام مناقشة سعادة المشاور العدلي مما لفت الانظار اليها بصورة خاصة. ولا عجب في ذلك فان هذه الطفلة البريئة لم تعود الكذب وشهدت الحقيقة بعينها

ابحاث قانونية

ثم ختم المحامي عن الدكتور داود الحسيني مرافعته بقوله : وبالرغم من اننا مطمئنون لنزاهة محكمتكم الموقرة ونقاء ضمائر قضاتها عند وزن البينة فاننا نرى من واجبنا ان نذكر ان المواد القانونية التي طلب سعادة المشاور العدلي تطبيقها بحق الدكتور داود الحسيني لا تنطبق كليا وذلك لو فرضنا صحة جميع الوقائع الواردة في هذه القضية وفرضنا وجود صلاحية لمحاكمته عليها امام هذه المحكمة

يقول سعادة المشاور العدلي في مرافعته الاخيرة اذا ما صدقت المحكمة البينة يعتبر الدكتور داود مشتركا في المؤامرة ومسؤولا خلافا للمادة ٢١٤ و ٢٣(أ) و (د) ٢ و٣ من قانون العقوبات وكذلك خلافا للمادتين ٢٢٢ و٣١ من القانون نفسه بما يتعلق بحادث اريحا

ان المادة ٢١٤ من قانون العقوبات تبحث عن القتل قصدا اما الفقرة (أ) و (د) من المادة (٢٣) فنصها كما يلي

(أ) كل من ارتكب بنفسه الفعل المكون للجرم أو احد الافعال المكونة للجرم أو اغفل القيام بأي أمر او امور يعتبر اغفالها مكونا للجرم

(د) — كل من حل او اغرى شخصا اخر على ارتكاب الجرم سواء اكان حاضرا حين ارتكابه ام لم يكن

فالفقرة (أ) لا يمكن تطبيقها بتاتا لانه لا توجد بينة قطعيا بان الدكتور داود الحسيني قد ارتكب فعل الاغتيال بنفسه أو أنه ارتكب أحد الافعال المكونة للجرم المذكور أو أنه اغفل القيام بأي أمر أو امور يعتبر اغفالها مكونا لجرم القتل

اما الفقرة (د) من المادة ذاتها فلا يمكن تطبيقها ايضا لانه لا توجد بينة بالمرة بان الدكتور داود بتاريخ ١٨—٧—٩٥١ قد اغرى أو حرض محمود المتبلي على اغتيال جلالة الملك بالكلمات التي قالها الدكتور داود على زعم محمود المتبلي ولا يمكن ان يستنتج منها ان الدكتور داود قد حرضه أو أغراه على القتل ، زد على ذلك ان المتبلي نفسه لم يرتكب جرم الاغتيال وعلى زعمه بأنه كان قد اشترك في تنفيذ المؤامرة بموافقته على ان يحمل قنبلة فان ذلك لا يمكن ان يقال بانه تم بتحريض او اغراء من الدكتور داود. وعلاوة على ذلك فلم يكن هناك مؤامرة بين الدكتور داود الحسيني والمتبلي أو اي شخص اخر وعليه

فاننا نستغرب كيف يطلب سعادة المشاور العدلي أن تعتبر المحكمة الدكتور داود مشتركا في المؤامرة ومسؤولا خلافا للمواد المذكورة اعلاه واننا نلفت نظر المحكمة الموقرة الى عدم وجود شيء في المادة ٢٣ المذكورة يتعلق بالمؤامرة والمسؤولية ، كما ورد في مرافعة سعادة المشاور العدلي اما طلب سعادته بشأن حادث اريحا تطبيق المادتين ٢٢٢ و٣١ من قانون العقوبات بحق الدكتور داود فاننا نرد عليه بان هاتين المادتين لا يمكن تطبيقها ايضا لان المادة ٢٢٢ تتعلق بمعاقبة الشخص الذي يحاول ان يتسبب في موت شخص اخر بوجه غير مشروع اما الحاولة فقد جاء في تعريفها بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات كما يلي

المادة ٣٠ (يعتبر الشخص بانه حاول ارتكاب الجرم اذا ما شرع في تنفيذ نيته على ارتكاب ذلك الجرم باستعمال وسائل تؤدي الى وقوعه واظهر نيته هذه بفعل من الافعال الظاهرة ولكنه لم يتمكن من تنفيذ نيته الى حد ايقاع الجرم ، فهل توجد بينة امام محكمتكم الموقرة تثبت ان محمود المتبلي بفرض صحة شهادته قد شرع في تنفيذ نيته على ارتكاب جرم محاولة اغتيال جلالة الملك وذلك باستعمال وسائل تؤدي الى وقوعها واظهر نيته هذه بفعل من الافعال الظاهرة والجواب هو بالسلب فالمتبلي لم يفعل شيئا من ذلك وانه صرح امام المحكمة الموقرة انه رفض ما عرضه عليه الدكتور داود هذا وعلى فرض ان المحكمة ترى الصدق في شهادة المتبلي فان شهادته بمفردها لا يمكن الحكم بموجبها لعدم وجود تأييد لها لان المتبلي شريك في الجرم مع الدكتور داود وشهادة الشريك وحدها لا تكفي للتجريم دون تأييد مستقل منها كما وان المادة ٣١ المشار اليها لا يمكن تطبيقها لانها مرتبطة بالمادة ٣٠ من ذات القانون وسواء كان الامر هذا او ذاك فاين البينة على ان الدكتور داود قام بها باي عمل مادي أدى الى ارتكاب هذه الجريمة

اين البينة بانه تآمر مع اي انسان

اين البينة بانه دفع اية فلوس لاي انسان ليرتكب هذه الجريمة ، اين البينة بانه حمل غيره على ارتكاب الجريمة بتقديم أية مساعدة مادية له اين البينة بانه حمل او حرض غيره على ارتكابها بالتأثير عليه او بالتهديد او بالحيلة والدسيسة او بصرف النقود او باساءة الاستعمال في حكم الوظيفة او غير ذلك وانه اعطى اي نوع من السلاح او ادوات او أي شيء آخر ساعد على ايقاع الجريمة وانه ساعد الجاني على الافعال التي هيأت الجريمة او سهلتها او اتمت ارتكابها واخيرا اين البينة بأنه حضر اي اجتماع مع اي شخص من الاشخاص الذين ارتكبوا هذه الجريمة

وقبل ان ينهي الدفاع مرافعته عن الدكتور داود تعرض لمسألة اشار اليها سعادة المشاور العدلي في خطابه الاخير وهي شهادة المتبلي وانها تأيدت بما يختص بوجود الدكتور داود في دكان ابو ناب فقال (أي الدفاع) بان وجود الدكتور في ذلك المكان لا يعتبر تأييداً للحديث المزعوم مع المتبلي

اما بشأن ما اورده سعادة المشاور العدلي في الجزء الاخير من خطابه بما يختص باخلاق الدكتور داود ونعته بكلمات واوصاف اقل ما يقال عنها انها غير صحيحة وزج اسمه بين المجرمين والسفاحين دون ان تثبت ادانته باقتراف اي جرم لا في السابق ولا في الحاضر وقوله بان الدكتور داود والدكتور موسى صديقان حميمان مع ان البينة اثبتت انه لا تربطهما ببعض سوى صلة الرحم ولا يتزاوران الا نادراً بينما ظهر من الجهة الاخرى أن الدكتور موسى اصدقاء حميمين من يعرفهم سعادة المشاور العدلي بالذات . ان ايراد مثل هذه الامور في خطاب سعادته الاخير يعتبر مخالفا لجميع اصول المحاكمات الجزائية في العالم والقواعد التي تمشى عليها المحاكم ولا حق له بسردها قبل النطق بالادانة ولذلك يجب اهمالها وعدم الالتفات اليها

واننا ؛ لجميع الاسباب التي اوردناها نطلب من محكمتكم الموقرة أن تصدر حكمها ببراءة الدكتور داود من هذه الجريمة النكراء

المحامي وفيق يونس الحسيني ، المحامي عزيز شحادة ، المحامي عمر الوعري

مرافعة وفيق الحسيني

حينما عادت المحكمة الى الانعقاد بعد الاستراحة وقف الاستاذ وفيق الحسيني المحامي عن السيد توفيق صالح الحسيني فالقى كلمة موجزة جاء فيها : وان هيئة الدفاع تشارك سعادة المشاور العدلي من ان النيابة العامة لم تقدم اية بينة ضد موكلي السيد توفيق صالح الحسيني من حيث علاقته بهذه الجريمة النكراء واسترحم من محكمتكم الموقرة اعلان براءته واطلاق سراحه . واود بهذه المناسبة التعليق على نقطة واحدة وردت في خطاب سعادة المشاور العدلي من ان السيد توفيق المذكور كان يعلم بالمؤامرة فرد عليه المشاور العدلي قائلا : ونحن لم نقل شيئاً

ثم ختم المحامي كلمته بقوله : واعود فاطلب براءة موكلي واطلاق سراحه حالا »

مرافعة عمر الوعري

ثم نهض الاستاذ عمر الوعري المحامي عن كامل الكالوتي فالقى كلمة ذكر فيها : « ان التهمة الموجهة الى موكلي هي ايواء عبد عكة في بيته فور وقوع الاعتداء على حياة صاحب الجلالة الملك المعظم ، واخفائه عن الشرطة رغم علمه بانه مطلوب للتحقيق معه في هذا الحادث خلافا للمادة ١٣٦ من قانون العقوبات »

وبعد ان ذكر المحامي نص المادة المذكورة قال : وان هذه المادة تنطبق على كل شخص آوى شخصا آخر وهو يعلم بانه ارتكب جرما او ساعد على تمكينه من ارتكاب الجرم »

ثم اردف قائلا : « وبناء على ما ورد من الوقائع في الاتهام لا توجد اية تهمة ضد موكلي لان عبد عكه حضر لبيت كامل الذي هو زوج عمته مساء الجمعة في ٢٠-٧-٩٥١ على أثر منع التجولوبات ليلة واحدة ثم ذهب في صباح اليوم التالي (السبت) ولم يكن حينئذ مطلوبا للشرطة ثم ذهب الى بيت راغب الكالوتي الواقع خارج السور وبقي فيه مدة ثم عاد. وحوالي العصر اتصل بعبد احد أقربائه وأخبر بانه مطلوب فذهب (عبد) الى منزل عيسى المحسيري وبات هناك . فالليلة التي باتها في منزل موكلي كامل لم يكن مطلوبا ولم يكن معلوما انه مطلوب . ولما علم كامل بعد عصر السبت بانه مطلوب (أي العبد)

البقية على الصفحة الثانية

ــــــــ

شفاء سمو الامير طلال — بقية

وما شاهدت سموه يوما في صحة جيدة من الوجهتين الجسمانية والنفسانية منذ خمسة عشر عاما مثل ما شاهدته في هذه المرة وان من يرى سموه اليوم يرى فيه الامير طلال المعروف لدى الجميع بلطفه وايناسه وذكائه وعطفه على الجميع

وسينشر قريبا نص التقرير الطبي المعطى من قبل خمسة اطباء وهم : انا والدكتور وورتسون الاستاذ في الجامعة الاميركية في بيروت والمسؤول عن معالجة سموه في الدرجة الاولى والدكتور بتروفسكي الاستاذ في جامعة جنيف والدكتور دوران مدير المصح حيث يعالج سموه والدكتور فاريز الطبية المعالجة لسموه وسأكون ان شاء الله في شرف مرافقة سموه الى الوطن في اواخر الاسبوع الاول من الشهر القادم

واجب الحكومة وواجب الشعب

حيال الانتخابات النيابية القادمة

لقد تقلدت الوزارة الحاضرة اعباء الحكم في هذه الظروف الحالكة والمرحلة الشائكة التي تجتازها البلاد بعد ان فجعت بقائدها ومؤسس نهضتها فكانت وايم الحق مهمة شاقة عسيرة ولكنها استطاعت ان تؤديها على اكمل الوجوه وان تجابه العاصفة الهوجاء بحزم ومضاء وان تنشر لواء الامن والطمأنينة . في جميع ارجاء المملكة دون ان يقع حادث يذكر رغم فداحة الخطب وخطورة الجريمة وهول الكارثة .

وفوق ذلك فقد نجحت الوزارة بواسطة القضاء النزيه الى اماطة اللثام عن اسرار تلك الجريمة الشنعاء التي أودت بحياة سيد البلاد . وحققت من ناحية اخرى للصحافة المحلية امنيتها في ازاحة كابوس الرقابة عن صدرها بعد أن ظلت ترسف في اغلاله وتئن من ويلاته عدة سنين ، كما اخذت تعمل على تطهير الجهاز الحكومي من العناصر الوصوليه واقصاء الوجوه التي لا يطمئن الشعب الى بقائها فبرهنت بذلك (اي الحكومة) على سداد في التوجيه وحنكة في تذليل الصعاب وبراعة في تصريف الامور فجزاها الله عن هذه البلاد العزيزة والوطن المفجوع أفضل الجزاء

هذا ولما كانت الانظار تتجه كلها في هذه الايام الي مجلس النواب الذي ستنشب من اجله معركة الانتخابات في بحر هذا الاسبوع والذي يتوقف عليه الى حد بعيد مصير البلاد وانتظام امورها واستقامة احوالها .

فنحن لا يساورنا ريب في ان الحكومة بما عرف عن اركانها من نزاهة وتجرد ستلزم جانب الحياد وتسهر على اقامة قسطاس العدل وتمنع اي تدخل رسمي او غير رسمي قد يؤدي الى الانحراف عن هذا المبدأ القويم او الضغط على تلك الانتخابات .

هذا هو واجب الحكومة اما واجب الشعب فعليه ان يدرك دقة الموقف وخطورة المهمة التي سيأخذ هذا المجلس على عاتقه تحقيقها وان لا يغرب عنه ان الفراغ الكبير الذي احدثه غياب العاهل العظيم لا يمكن تداركه الا اذا تم تكوين مجلس خصيص يضم اقوى العناصر وألمعها وأرفعها ثقافة وأسلمها عقيدة

فليعرف الناخبون كيف يختارون ممثليهم وليجعلوا مصلحة الوطن ومستقبل البلاد فوق كل اعتبار والله ولي التوفيق .

القدس عاصمة بالقا…

الجزيرة

ان منع البترول …

بالسفن الحربية الاجنبية وقاوم…